

الأمن الانتخابي



يشكل السادس من ايار محطة على مسار التطور الديمقراطي في ظل الاقبال الانتخابي والتنافس المحموم بين اللوائح، فضلا عن كونه محطة مهمة في اعادة الاعتبار الى لبنان الدولة والمؤسسات الدستورية. الى هذا وذاك، فإن العملية الانتخابية مثابة ضمان للاستقرار الداخلي وشبكة امان بإزاء تسارع التطورات التصعيدية على مستوى المنطقة ككل، خصوصا وان الانتخابات خيضت بعد ثلاثة تمديدات قسرية املتتها وقائع سياسية وامنية، وبعد اقرار قانون جديد يطوي مرحلة "قانون الستين" وما فيه من تحكم للاكثريّة ومحادها الانتخابية.

في المبادئ الدستورية التي تعتمدها الدول العريقة في ديمقراطيتها، فإن الانتخابات وعلى مستوياتها المختلفة الرئاسية والنيابية والبلدية، تعني توطيدا للاستقرار الداخلي، وحصانة للدولة بإزاء اي مطامع فيها. كل انتخابات تركز جددا على حرية الترشح والانتخاب، وتفضي الى نتيجة اجرائية جوهرها تداول السلطة وضع دم جديد في الحياة السياسية، يعني اكثر ما يعني اقصاء للازمات واجتراح الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

اتسم اللبنانيون على الدوام بميلهم السياسي الى التغيير حتى منذ ما قبل نيلهم الاستقلال عام 1943. وقد عرف عنهم توفهم الى التغيير والتطوير من طريق تحديث القوانين التي ترعى حقوقهم وتضمن عيشهم بحرية وامان، وكذلك نبذهم كل اشكال الاستبداد والانظمة الدكتاتورية والتوتاليتارية وما يشبهها في الشكل والمضمون.

في المبدأ يتوجه اللبنانيون بحماسة الى صناديق الاقتراع لممارسة حقهم الدستوري في تقييم الاداء السياسي للسنوات التي خلت، وما شابها من ازمت حادة في السياسة على مستوى الشغور الرئاسي والشلل الحكومي، وفي الامن بعدما تسلل الارهابيون واحتلوا جزءا من ارضنا وعاثوا قتلا ودمارا، مع بقاء الخطر الاسرائيلي واقعا ماثلا في يومياتنا من خلال انتهاك سيادتنا في الجو والبحر والبر.

على الرغم من المشاحنات الانتخابية هنا وهناك، والتي خرج بعضها عن طور المنافسة وذهبت في اتجاه شحن النفوس واثارة الغرائز، فقد سجل الغالب من الناخبين اداء مميزا يُضاف الى تقاليد الديمقراطية اللبنانية واعرافها، وذلك وسط اجراءات امنية وادارية على مساحة كل الوطن، ما كفّل للمواطن حرية الاختيار والانتخاب بشكل صحيح وآمن.

لقد اثبتت العملية الانتخابية مدى جهوزية اداء المؤسسة العسكرية والقوى الامنية في الامن الداخلي والامن العام، وامن دولة ودقة عملهم، وذلك من خلال الاجراءات والتدابير التي اتخذت وتحسبت لكل الاحتمالات، خصوصا خطر خروج المنافسة الانتخابية عن ضوابطها القانونية، او نجاح الارهاب في استهداف الأمنين انتقاما لهزيمته المدوية في لبنان. كما شكلت الوزارات المعنية والادارات الرسمية فرق الموظفين الاداريين والقضاة من اجل العمل على صون نزاهة الانتخابات والحيلولة دون تشويه مضمونها الديمقراطي.

في هذا الاطار، شكلت التدابير الامنية المتخذة الضمان الاساسي للناخبين والمرشحين والعاملين في مراكز الاقتراع، والمراقبين من جمعيات محلية ومنظمات دولية. وكى لا يتعرض المواطنون الى

اي شكل من اشكال الترهيب او التهديد، جرى وضع خطة امنية متكاملة ومنسقة بين كل المعنيين في هذه العملية، وتحديد الاماكن التي من المرجح ان تشهد نزاعا او عنفا. تم نشر القوى استنادا الى المعلومات والمعطيات المتوافرة. كما تم وضع الخطط اللازمة لضمان امن الوثائق الانتخابية ونقل موادها، لاسيما اللوائح الانتخابية وصناديق الاقتراع، من اماكن الفرز الفرعية في اقليم الاقتراع، الى اماكن الفرز الرئيسية. كما اتخذت التدابير الاحتياطية لحماية المعدات التكنولوجية المستعملة في العملية الانتخابية من اي ضرر او عطل قد يصيبها.

كما اخذت الخطط الموضوعية في الاعتبار احتمال حدوث ما يعكّر صفو الامن في يوم الانتخاب، بتحديد علامات الانذار المبكر، ونشر قوى احتياط قادرة على التحرك بسرعة، وفي الوقت المناسب، لمنع اي خلل امني قد يصل حد تهديد السلم الاهلي. وكان دور الاحزاب والنقابات والجمعيات والشخصيات السياسية والدينية ووسائل الاعلام، عاملا مساعدا وضروريا في توفير بيئة انتخابية آمنة تسودها المنافسة الديمقراطية النزيهة والبناءة.

وكون أمن الانتخابات حقا للمواطن، وواجبا على الاجهزة العسكرية والامنية تؤديه وفاء لقسمها، فهو ايضا ضرورة اساسية للقول بشرعية الاستحقاق البرلماني وديمقراطيته، لحمايته من الضغوطات المعنوية والمادية، التي تجعل من الطعن بمشروعته متيسر السهولة، في حال نجح احد ما في استخدام القوة بغرض الحاق الاذى بسير العملية الانتخابية او تهديدها. من هنا توجب الاخذ في الاعتبار كل احتمالات نشوب اعمال عنف وكيفية الوقاية منها اولاً، والتخفيف منها ثانياً، ومواجهتها او وضع حد لها ثالثاً، من دون مس الحقوق الدستورية للمواطنين.

الامن الانتخابي عملية متكاملة وشرط اساسي لنزاهة الانتخابات وديمقراطيتها، ويوازي في اهميته ونجاحه الامن الاقتصادي والامن المعيشي والامن البيئي والامن الصحي... لأن نتائج الانتخابات عندما تصدر عن واقع امني سليم وبشفافية، تعكس صحة التمثيل والتطلعات، وهي التي تحدد السياسة المستقبلية للسلطة الجديدة المنبثقة من انتخابات صحيحة، لكل ما له علاقة بأمن الوطن وامان الانسان فيه. النتائج وصدقيتها هي التي تنقل البلاد من حالة سياسية ما الى حالة اخرى، تؤسس لقيام حكم جديد تحميه المعايير الديمقراطية والنظم القانونية، شرط ادلاء المواطنين باصواتهم بحرية مطلقة وبعيدا من كل اشكال الضغط، ومتابعة من وسائل الاعلام والجمعيات الحقوقية.

اكنت التجارب السابقة صحة وصواب ما ذهب اليه الجيش والقوى الامنية من اجراءات احترازية ووقائية لمنع حتى ابسط الاحتمالات سوءا. في هذا الاطار، شكلت غرفة العمليات الامنية المركزية ضمت ممثلين ومندوبين عن كل القوى والمؤسسات والادارات المعنية بالعملية الانتخابية، لتكون اطارا اساسيا لمتابعة التطورات الميدانية على الارض، ومرجعا لكل مراجعات المواطنين او المرشحين او هيئات الرقابة.

في الواقع، ان امن الانتخابات لا ينتهي مع انتهاء عملية الاقتراع واقفال الصناديق واعلان النتائج، بل يتخطاها الى متابعة الشكاوى والطعون على انواعها من اجل اصدار القرارات او الاحكام في شأنها، او التحقيق في مزاعم المواطنين المتعلقة بالانتهاكات الانتخابية والعمل علىبتها والوقاية من الجرائم الانتخابية اللاحقة.